دور التمويل الأصغر فى تحقيق التنمية الريفية المستدامة فى الدول الأفريقية

دكتور

الصديق طلحة محمد رحمة

أستاذ الاقتصاد المشارك
جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية
Dr.siddiq@hotmail.com

المستخلص :

تحاول هذه الورقة البحثية إلقاء الضوء على مشكلة الفقر في المناطق الريفية بالدول الإسلامية، ودور التمويل الأصغر ضمن إطار المالية الإسلامية في الحد من ظاهرة الفقر فيها، مع بيان أهم معوقات التمويل الريفي وسبل تجاوزها، وذلك لتحديد دور التمويل الأصغر فى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة .

وقد برز التمويل الأصغر كوسيلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لمساعدة محدودي الدخل من صغار المزارعين والمنتجين والفقراء في العالم وتمكينهم من الخروج من دائرة الفقر. مع الاهتمام المتزايد للتقليل من حدّة الفقر بصفة عامة، وازدادت الرغبة في تفعيل الدور الذي يمكن أن يؤديه التمويل الأصغر كأداة ناجعة لبلوغ ذلك الهدف .

لذلك يتوقع أن تساهم مشروعات التمويل الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة في هذه الدول من خلال حشد الجهود الرسمية وغير الرسمية للوصول للغايات المرجوة في علاج مشاكل الفقر والبطالة وإحداث التغيير الشامل المطلوب والتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

الكلمات المفتاحية :

الفقر، التمويل الأصغر ، المناطق الريفية ، التمويل الأصغر الإسلامي ، التنمية المستدامة

Abstract :

This research paper attempts to shed light on the problem of poverty in rural areas in Islamic countries , its related issues, and the role of microfinance within the framework of Islamic finance in reducing poverty in these areas, with an indication of the most important obstacles to rural financing and ways to overcome them, and to détermine the rôle of micro finance in the éradication of Poverty and to achieve sustainable economic développent in Sudan.

Micro finance has emerged as a means of economic and social development to help low-income people from Small farmers and producers and the poor in the world and enable them to move out of poverty since the seventies. And with the growing interest to reduce poverty in the world in general, and Sudan in particular, increased desire to activate the role that could be played by micro finance as a Tools effective to achieve that goal

So it is expected to contribue to micro finance projets in achieving sustainable développement in Sudan through the mobilisation efforts of official and non-official to reach the desired goals in the treatment of the problems of poverty and unemployment and the création of compréhensive change required in Sudan

Keywords : Poverty, microfinance, rural areas, Islamic Microfinance, Sustainable development.

مقدمة :

يمثل الفقر ظاهرة اقتصادية واجتماعية ملازمة للعديد من الاقتصاديات والمجتمعات، التي لم تستطع التخلص منها على الرغم من قدمها والتطورات الكبيرة التي عرفتها الإنسانية في شتى مناحي الحياة، وتعيش الغالبية العظمى من فقراء العالم في مناطق ريفية، إذ بين التقرير الذي أصدره الصندوق الدولي للتنمية الزراعية عام ٢٠١١ أنه ما زال الفقر مشكلة ريفية بالدرجة الأولى، وستظل أغلبية فقراء العالم تعيش في المناطق الريفية على امتداد عقود كثيرة قادمة ، وأن ٧٠ في المائة من الفقراء الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار أمريكي يومياً، أي ما يقرب من مليار نسمة، يعيشون في المناطق الريفية. كما تشير إحصائيات أخرى إلى أن ثلاثة من كل أربعة فقراء في البلدان النامية يعيشون في مناطق ريفية . [١] IFAD (2001).

هذا ويواجه الفقراء والشركات الصغيرة في المناطق الريفية لاسيما في الدول الإسلامية العديد من الحواجز المعيقة للقدرة على الحصول على الخدمات المالية، ومنها: البعد عن الخدمات المالية، وعدم القدرة على تقديم وثائق رسمية عند اللزوم، والتكلفة الباهظة جداً والافتقار إلى الضمانات المصرفية التقليدية...الخ، وقد نتج عن ذلك افتقار المشاريع الريفية لإمكانات الحصول على الخدمات المالية الرسمية، والندرة في المعطيات المالية الملائمة والمؤسسات التمويلية السليمة والمستدامة القائمة على أسس الشريعة الإسلامية لتقديم هذه الخدمات، ويتفاقم هذا الوضع على وجه الخصوص بسبب اشتداد وتعدد المخاطر في المشاريع الريفية لاسيما الزراعة دون وجود آليات ملائمة لإدارة هذه المخاطر والحد منها.

وفي ظل هذه الظروف وفي ظل ما يتميز به عالم الريف الواسع والمتنوع يمكن للتمويل الأصغر في ظل أطر المالية الإسلامية توفير الفرص الجديدة لملايين الفقراء في المناطق الريفية للخلاص من براثن الفقر، من خلال اعتماد السياسات الصحيحة المراعية للكفاءة الاقتصادية ومقتضيات الشريعة الإسلامية السمحة، وتشجيع الاستثمارات المساندة على الصعيد المحلي والوطني والعالمي، إذ أن أهمية التمويل الأصغر في التخفيف من حدة الفقر في المناطق الريفية وفي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تعني ضرورة بقائه أولويةً عالية بالنسبة للحكومات والجهات المانحة خاصة في الدول الإسلامية، وكذا بالنسبة للأسر الريفية أيضاً، ففي البلدان التي عملت فيها مؤسسات الائتمان الصغيرة وائتمان التجزئة منذ مدة طويلة، استطاعت أن تحقق اندماجاً كبيراً لهذا القطاع واتجاهاً ملحوظاً نحو تقديم خدمات أكثر تكاملاً، حيث تستبدل منتجات القرض الواحد وخدمات المصارف الزراعية للائتمان فقط بخيارات المدخرات والارتباط بشركات متخصصة للتمويل والتأجير ورأسمال المضاربة ... الخ، إضافةً إلى منظمات كفؤة ومناسبة كالمنظمات غير الحكومية وجماعات العون الذاتي كي تيسّر توسعها في المناطق الريفية.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره

تبرز أهمية هذا الموضوع من ما حظيت به مشاريع التمويل الأصغر من إهتمام رسمي وشعبي ومثلت محورا جديدا يتطلب دراسته ومعرفة نتائجه المتوقعة خاصة وأن نظم التمويل المصرفي المتاحة قد خلت من الاهتمام بالفئات محدودة الدخل وقطاعات المرأة والخريجين ,والشباب وغيرهم .

ويعد العمل ضمن المشروعات الصغيرة وسيلة اقتصادية حديثة تتناسب مع الدول النامية التي تحتوي على العديد من المواد الخام التي لازالت على طبيعتها دون استخدام، والتي هي بحاجة إلى صقل وتصنيع، ولا تمتلك المصانع والشركات الكبيرة الوقت أو الطاقات للعمل ضمن هذه الأعمال الأولية، مما يؤدي بها إلى الاستعانة بمنتجات خارجية واستيراد ما يمكن تصنيعه محلياً ضمن المشروعات الصغيرة، والتي بإمكانها أن تعمل كمساعد للمشروعات الكبيرة والمتوسطة

---

(١) تقرير منظمة الأغذية والزراعة - روما – ٢٠٠١م .

وتوفر لها المواد الأولية، بحيث يكون هنالك منفعة تكاملية بينها وبين المشاريع العملاقة في الدولة، خاصة أنها لا تحتاج لورش ذات كفاءات وتقنيات عالية لصنعها .

ولعل الدافع في اختيار هذا الموضع للدراسة التعرف على مساهمة مشاريع التمويل الأصغر في دعم التنمية الريفية المستدامة في السودان على وجه الخصوص خاصة وأن التمويل الأصغر أصبح معروفا وطبقت شهرته الآفاق في الكثير من البلدان، وخاصة بلدان العالم العربي وذلك لأجل الوقوف على بعض التجارب والنماذج المختلفة .

ولعل الأهمية الأساسية لهذه الدراسة تهدف الى توضيح وبيان مدى الاستفادة من مشروعات التمويل الأصغر في دعم عمليات التنمية الاقتصادية والريفية وإيجاد فرص عمل والعمل على خفض معدلات البطالة في السودان .

أهداف الدراسة :

تتركز أهداف الدراسة علي :

١- توضيح مفاهيم الفقر والتمويل الأصغر والتنمية الاقتصادية والريفية المستدامة
٢- تحديد دور التمويل الأصغر فى القضاء على الفقر وإحداث وتحقيق التنمية الاقتصادية والريفية فى السودان
٣- تقديم توصيات تدفع بمشاريع التمويل الأصغر لتحقيق التنمية الاقتصادية والريفية المستدامة والتوجه نحو خفض معدلات الفقر

أسئلة الدراسة :

تسعى الدراسة للوصول الى إجابات للأسئلة التالية :

- هل لمشروعات التمويل الأصغر دور في علاج ظاهرة الفقر فى السودان ؟
- وهل لها دور في دعم التنمية الريفية المستدامة ؟

الفروض :

إن الانطلاق من المعرفة العفوية للموضوع يدفعنا إلى افتراض بعض الآثار المحتملة للتمويل الأصغر على المقترضين، غير أن هذه الافتراضات هي موضوع بحث وتدقيق مستمر وتتركز الفرضيات في :

١- **الدخل** : يؤدي التمويل الصغير إلى ارتفاع في دخل المقترضين، فإذا انطلقنا من واقع أن الاقتراض سيستثمر في المشروع الصغير أو المنشأة الصغيرة، نستطيع أن نفترض أن كل استثمار إضافي في أي منشأة من شأنه أن يؤدي إلى زيادة في الأرباح وبالتالي إلى ارتفاع في مدخول مالكيها، وبالتالي فان الاقتراض يؤدي بشكل مباشر إلى ارتفاع في دخل المقترض.
٢- **فرص العمل :** يؤدي التمويل الصغير إلى زيادة في فرص العمل، فطالما هو موجه إلى الأعمال القائمة، فهو يستهدف العاطلين عن العمل وبالتالي يساهم في تخفيف عددهم على الصعيد الاقتصادي العام. ويوفر فرص عمل، وهو يستهدف الأشخاص الذين لا يملكون مشروعاً.
٣- **إدارة العمل :** يؤدي التمويل الصغير إلى تطوير إدارة العمل، فالملاحظة المباشرة والأولية للمقترضين تدل إلى أن هؤلاء يضطرون إلى تنظيم أمورهم لمجاراة المؤسسة التمويلية في أسئلتها المتكررة عن تفاصيل مثل قيمة المبيعات وقيمة المخزون، الأمر الذي يضطرهم إلى تطوير قدرتهم على التنظيم المحاسبي والإداري. لذا، نفترض أنه حتى لو لم تقيم المؤسسة التمويلية برامج تدريبية على المحاسبة ومسك الدفاتر، يعمل المقترضين على تطوير قدراتهم وذلك تجاوبوا وتماشياً مع تطورات عملهم وأهمها العلاقة مع المؤسسة التمويلية.
٤- **المصاريف الأسرية :** يؤدي التمويل الصغير إلى تغيير في حجم وتوزّع المصاريف الأسرية، وهذه الفرضية تنطلق من واقع أن أي ارتفاع في الدخل سيستخدم في تعزيز المشاريع الاقتصادية نفسها ويستخدم أيضا في تحسين المستوى المعيشي للمقترضين .

٥- **التنمية الاقتصادية :** وعلى المستوى الأخير يفترض أن مشاريع التمويل الأصغر تعمل على ارتفاع معدلات النمو والتنمية الاقتصادية من خلال إيجاد فرص عمل متعددة وزيادة في معدلات الإنتاج وغير ذلك.

منهج البحث :

يستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وهو المنهج الذي يفيد في تحديد سمات وخصائص ظاهرة معينة. وسوف يستخدم هذا المنهج في هذه الدراسة للتعرف على مدى تأثير التمويل الأصغر في إحداث التغيير الاقتصادي والاجتماعي في الفئات المستهدفة ومن ثم المساهمة في التنمية الاقتصادية ككل .

أولاً : مفاهيم الفقر

هناك مفاهيم عديدة للفقر في الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بموضوع الفقر. وإن كان أغلبها يركز في تعريفها لمفهوم الفقر على مستوى الدخل أوالإنفاق اللازم للحصول على الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية اللازمة للعيش، كالغذاء والمسكن والملبس، ومن ثم فإن الشخص الذي يقل مستوى دخله أو إنفاقه عن الحد الأدنى من أساسيات المعيشة يُعد فقيراً، وعليه وضعت كل دولة لنفسها حداً أطلقت عليه "حد الفقر الوطني" وتم تحديده بالعملة المحلية، فإذا ما وقع الفرد تحت هذا الخط اعد فقيراً. [٢]مجلة الزراعة والوطن العربي (٢٠١١).

وقد ساهمت مؤسسات دولية عديدة في دراسة ظاهرة الفقر وتحديد أبعادها ووضع مفاهيم واسعة لتعريفها. **نذكر من بينها ما يلى :**

- عرف البنك الدولي في تقريره الشهير عن التنمية في العالم لعام ٢٠٠٠/٢٠٠١ والذي كان موضوعها الأساسي الفقر، مفهوم الفقر على أنه عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة. ولأغراض المقارنة بين دول العالم ووضع البنك الدولي حدين للفقر هما: دولار واحد للحد الأدنى ودولاران للحد الأعلى، وفقاً للقوة الشرائية المعادلة لعام ١٩٨٥، وفي عام ٢٠٠٨ تحدد خط الفقر بدولار وربع يومياً.
- عرفت الأمم المتحدة في البيان الصادر عن مؤتمر القمة العالمي الذي عقدته عن التنمية الاجتماعية في كوبنهاجن عام ١٩٩٥ الفقر بأنه: الافتقار إلى الدخل المادي وموارد الإنتاج الكافية لضمان إشباع الحاجة الأساسية والضرورية لمواجهة متطلبات الحياة، وتجنب الجوع وسوء التغذية، والحرمان.
- ويعرف وفقاً للمنظمة الدولية لحقوق الإنسان بأنه : وضع إنساني قوامه الحرمان المستمر أو المزمن من الموارد، والإمكانات، والخيارات ، والأمن ، والقدرة على التمتع بمستوى معيشي لائق وكذلك من الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الأخرى.
- واستناداً إلى هذه التعاريف يمكن تلخيص مفاهيم الفقر في الأبعاد التالية :

- الحرمان المادي في الحصول على الحد الأدنى من الاحتياجات الإنسانية والذي تتجلى ابرز مظاهره في انخفاض استهلاك الغذاء كمّاً ونوعاً ، وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي.
- الحرمان غير المادي، كافتقار الإنسان للعيش بحرية وكرامة ، وعدم توفر الأمن والسلام وحرمانه من حقوقه السياسية والمدنية .

(١) تصنيفات الفقر :

تتعدد تصنيفات الفقر بتعدد المعايير المعتمدة في التصنيف، إلا أن أبرزها يمكن الإشارة إليه في الأنواع التالية:[٣] مجلة الزراعة والوطن العربي (٢٠١١).

---

(٢) مجلة الزراعة والتنمية فى الوطن العربي -الإطار النظرى لمفهوم الفقر وقياس مؤشراته (٢٠١١م) .

- *الفقر المطلق*:يعد الفرد فقيراً مطلقاً إذا لم يملك الدخل الكافي الذي يمكنه من نيل الحد الأدنى من الغذاء والملبس والسكن وخدمات التعليم والصحة ووسائل المشاركة الاجتماعية. ويتفاوت خط الفقر المطلق بين المجتمعات بسبب التباين الثقافي والاجتماعي ودرجة التطور الاقتصادي والتقني، كما تتفاوت بين بلد وآخر وبين الأقاليم داخل البلد الواحد .
- *الفقر النسبي*: يعد الفرد فقيراً نسبياً إذا قل معدل دخله عن قيمة محددة في سلم الدخل، وهناك اختلاف على تحديد هذه القيمة إذ أعدها البعض كنسبة من متوسط الدخل القومي أو كنسبة من متوسط دخل أفقر ٤٠٪ من الأسر في المجتمع. ويختلف خط الفقر النسبي عن خط الفقر المطلق بأنه يتغير مع المتغيرات في تكاليف المعيشة. ومستوى الدخل القومي في كل مكان وزمان .
- *الفقر الريفي* :ارتبط مفهوم الفقر عبر التاريخ بالمناطق الريفية لذلك يصنفه البعض بأنه ظاهرة ريفية. ويشكل فقراء الريف الغالبية من فقراء العالم ويعتمدون في توفير سبل عيشهم على الزراعة والصيد وما يتصل بها من خدمات وصناعات صغيرة، ومن أبرز الأسباب التي أدت إلى ارتفاع معدلات الفقر في المناطق الريفية افتقار فقراء الريف للأصول الإنتاجية كالأراضي الزراعية ذات النوعية الجيدة وامتدادات مياه الري المستدامة والمستقرة وتعرض مناطقهم للجفاف والتصحر والكوارث الطبيعية، فضلاً عن عدم توفير البنية التحتية الأساسية التي تمكنهم من الوصول إلى الأسواق وافتقارهم إلى مصادر الائتمان والخدمات المالية.
  وفي الوطن العربي ارتبط الفقر الريفي تاريخاً بالتمايز الطبقي والاجتماعي بين أهل الريف إذ تقوم الغالبية العظمى من فقراء وصغار المزارعين بزراعة مساحات صغيرة من الأرض، وتلجأ لتأجير جزء من قوة عملها للغير من اجل مقابلة احتياجاتها المعيشية.
- *الفقر الحضري* :ينتشر الفقر الحضري بين سكان الأحياء الصغيرة في المدن والتي تتميز بالازدحام والأحوال الصحية السيئة والمياه الملوثة، ويسكن فقراء الحضر عادة في أحياء أقيمت عشوائياً حول المدن وغير مصرح بالسكن فيها مما يعرضهم باستمرار إلى الإخلاء الإجباري وخطر الفيضانات والانهيارات الأرضية والتلوث الكيميائي. ومعظم فقراء الحضر هم مهاجرين من الريف بحثاً عن فرص عمل أعلى أجرا أو هرباً من موجات الجفاف والتصحر أو لشعورهم بعدم الأمان نتيجة الحروب والنزاعات الأهلية. ويعمل معظم فقراء الحضر عادة في أنشطة هامشية غير منظمة لا تمكنهم من امتلاك الموارد المالية الكافية لتحسين أوضاعهم المعيشية، وقد أثبتت معظم الدراسات أن تنفيذ الاستراتيجيات الهادفة إلى تخفيض حدة الفقر في المناطق الريفية تؤدي تلقائياً إلى تشجيع فقراء الحضر إلى الهجرة المعاكسة للريف. والجدول التالي يبين نسبة الفقراء في عدد من الدول العربية، وكذا نسبة فقراء الأرياف من إجمالي الفقراء الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني.

جدول رقم (١)

نسبة فقراء الأرياف من إجمالي الفقراء الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني في الدول العربية

البلد	إجمالي الفقراء (ريف + حضر)		فقراء الريف		(%)من إجمالي الفقراء
	العدد بالمليون نسمة	(%)من إجمالي السكان	العدد بالمليون نسمة	(%) من إجمالي السكان الريفيين	
تونس	٠,٦	٦,٠	٠,٢	٦	٣٣
الجزائر	٧,٠	٢٣,٠	٣,٧	٣٠	٥٣

البلد	إجمالي الفقراء (ريف + حضر)		فقراء الريف		(%)من إجمالي الفقراء
	العدد بالمليون نسمة	(%)من إجمالي السكان	العدد بالمليون نسمة	(%) من إجمالي السكان الريفيين	
السودان	٢٦,٤	٨٥,٠	١٧,٦	٨٧	٦٧
مصر	١٨,٠	٢٦,٥	١٠,٨	٢٩	٦٠
المغرب	٥,٧	١٩,٠	٣,٦	٢٧	٦٤
الإجمالي	٧٨,٦	٣٥,١	٥٢,١	٤٤,٦	٦٦,٣

المصدر: رائد فايز حتر، الفقر الريفي في الوطن العربي ودور المنظمة العربية للتنمية الزراعية في الحد من أثاره. (٢٠١١م)

من خلال هذا الجدول يمكن تصنيف الدول العربية طبقاً لكثافة الفقر الريفي إلى ثلاث مستويات هي :

- **المستوى الأول :** يضم مجموعة الدول التي تقل بها نسبة فقراء الريف إلى مجموع الفقراء عن ٣٣,٣٪ وهي: جيبوتي والأردن ولبنان وتونس.
- **المستوى الثاني :** يضم مجموعة الدول التي تتراوح بها نسبة فقراء الريف إلى مجموع الفقراء بين ٣٣,٣٪ - ٦٦,٦٪ وهي: الجزائر ومصر والمغرب.
- **المستوى الثالث :** يضم مجموعة الدول التي يزيد بها نسبة فقراء الريف / مجموع الفقراء عن ٦٦,٦٪ وهي: الصومال والسودان وسوريا واليمن وفلسطين.

- **مفاهيم التنمية الاقتصادية والتنمية الريفية المستدامة**

يشير مفهوم **التنمية الاقتصادية** إلى الإجراءات المستدامة والمنسقة التي يتخذها صناع السياسة والجماعات المشتركة، والتي تسهم في تعزيز مستوى المعيشة والصحة الاقتصادية لمنطقة معينة. كذلك، يمكن أن تشير التنمية الاقتصادية إلى التغيرات الكمية والنوعية التي يشهدها الاقتصاد. ويمكن أن تشمل هذه الإجراءات مجالات متعددة، من بينها رأس المال البشري والبنية التحتية الأساسية والتنافس الإقليمي والاستدامة البيئية والشمولية الاجتماعية والصحة والأمن والقراءة والكتابة، فضلًا عن غيرها من المجالات الأخرى. ويختلف مفهوم التنمية الاقتصادية عن النمو الاقتصادي. فبينما تشير التنمية الاقتصادية إلى مساعي التدخل في السياسات بهدف ضمان الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأشخاص، يشير النمو الاقتصادي إلى ظاهرة الإنتاجية في السوق والارتفاع في معدل الناتج المحلي الإجمالي (GDP). وبناءً على ذلك، يشير الخبير الاقتصادي أمارتيا سين إلى أن: "النمو الاقتصادي هو أحد جوانب عملية التنمية الاقتصادية."[١]

وتختلف الآراء كثيرا حول مفهوم ومعنى التنمية الاقتصادية وأسبابها ومراحلها إذ أن عملية التنمية الاقتصادية هي في غاية التعقيد وتتداخل فيها عدة عوامل اجتماعية واقتصادية وحضارية وغير ذلك ويقصد بالتنمية الاقتصادية العملية التي تمكن البلاد من النمو الذاتي أي أن الاقتصاد ينمو بموارده الذاتية ولكى يحقق الاقتصاد نموه الذاتي لابد أن يكون قد حقق النمو الاقتصادي أولا -أي زيادة متوسط دخل الفرد من الدخل القومي ويشهد النمو الذاتي تغيير واضح في الهيكل الاقتصادي نتيجة لزيادة معدلات الإنتاج الكلى من تصنيع وإنتاج للسلع المحلية لتتحسن نوعية الحياة

أما الفكر الرأسمالي الحديث فلقد ظهرت رؤيته لحل مشكلة التنمية بعد أزمة الركود الاقتصادي، وذلك خلال الفترة (١٩٢٩م – ١٩٣٣م) والتي تعتبر من الفترات المظلمة في تاريخ

الرأسمالية حيث أبرزت عيوب النظام الرأسمالي. فلقد ظهر من خلال الركود الاقتصادي أن المشكلات التي يمر بها النظام الرأسمالي لا تكمن في جانب عرض السلع والخدمات التي اهتم بها معظم الاقتصاديين. بل تكمن **المشكلة في جانب الطلب الفعلي.** فلقد ظهر أن قصور الأسواق جوهر المشكلة الرأسمالية في تلك الفترة. فلقد اهتم الاقتصاديون الذين سبقوا هذه المرحلة بخفض تكاليف الوحدات المنتجة وتعظيم أرباح المؤسسة الفردية معتقدين أن أرباحها المحققة هي مصدر التراكم رأس المال.

ولمعالجة المشكلة فقد أهتم "كينز" بالاقتصاد القومي وبحث في الشروط اللازمة لنموه. واعتبر أن الطلب الفعلي هو المحور والشرط الأساسي للتنمية الاقتصادية وسمى (بالطلب الفعال) وعرفه بأنه: " الجزء الذي ينفق من الدخل القومي على الاستهلاك والتراكم ". وحدد المتغيرات المؤثرة في نمو الدخل القومي وعدها من المسائل الأساسية في النمو الاقتصادي. وقد أوجد كينز علاقة بين زيادة الاستثمارات ونمو الدخل القومي وأطلق على طبيعة هذه العلاقة مصطلح المضاعف الذي يبين أثر الاستثمار. ذلك أن الزيادة في الإنفاق على الاستثمار ستؤدي إلي زيادة في الدخل القومي وذلك بكميات مضاعفة تقدر بالإضافة إلى هذه الزيادة الأولية في الاستثمار وذلك بما تؤدي إليه هذه الزيادة إنفاق متوال على الاستهلاك. وقد ركز كينز حول الشروط اللازمة للمحافظة على نمو ثابت للدخل على أساس العمالة الكاملة بدون تضخم أو انكماش نقدي. وحول مدى إمكانية نمو الدخل بمعدل يكفي لمنع الركود طويل الأجل أو تضخماً طويل الأجل.

وهنالك بعض الكتاب الذين اهتموا بإيجاد حلول لمشاكل التنمية بعد "كينز" حيث جاء اهتمامهم بالتنمية الهيكلية والتي ظهرت في الخمسينات من القرن السابق من قبل كتاب مثل (بول روسنشتين ونركسه وآرثر لويس) الذين وضحوا مشاكل التنمية في حالة عدم توازن ميزان المدفوعات والبطالة ومسالة توزيع الدخل بشكل غير عادل اعتمادا على صفات معينة للطلب ودوال الإنتاج. وهذه النظريات الهيكلية تؤكد على أن تركيب أو هيكل الإنتاج والعمالة والتجارة هي مفاتيح فهم مشكلة التنمية الاقتصادية وعلى سبيل المثال فان ابسط النماذج الهيكلية يعبر عن نموذج الاقتصادي المزدوج (القطاع الزراعي والصناعي)

إن دراسة التنمية الاقتصادية هي من الدراسات الحديثة نسبياً التي اهتم بها علم الاقتصاد بعد بداية القرن العشرين خاصة في الدول النامية، ووجدت من المفيد أولاً أن نعرض أهم تعريف للتنمية وأشملها، لما تضمنه من عناصر مهمة في التنمية وشروط العمل والاستمرار بها وهو: (عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد الغير متجددة من النضوب).

لكن يمكن تعريف التنمية الريفية بما يلي: تشكل التنمية الريفية مسلسلا شموليا، مركبا ومستمرا يستوعب جميع التحولات الهيكلية التي يعرفها العالم الريفي، ويترجم هذا المسلسل من خلال تطور مستوى نتائج النشاط الزراعي، واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية وتنويع الأسس الاقتصادية للسكان القرويين وتحسين ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تعمل على الرفع من جاذبية الحياة والعمل في الأرياف سواء على المستوى المحلي أو الوطني أو الدولي.

ما هو الريف ؟

الريف هو كل مكان يوجد به سكان قليلون يعتمدون على الزراعة او الرعي وبعيدين عن مركز القرار ويفتقد بعض البنيات الاساسية مثل توفر ماء الشرب او العلاج او التعليم او المواصلات وغيرها من المراكز الخدمية وغالب اهله من محدودي التعليم والدخل.

ما المقصود بالتنمية الريفية ؟؟

التنمية الريفية هي الاهتمام بسكان الريف وتعليمهم وتثقيفهم صحيا واقتصاديا وأمنيا وتوفير الخدمات الضرورية لهم من مياه شرب او مراكز صحة وتعليم ووسائل مواصلات وتشجيعهم على مهنتهم وبناء مؤسسات انتاجية لهم وتثقيفهم غذائيا ووقائيا وسياسيا وديمقراطيا واعلاميا.

التنمية الريفية في السودان :

نجد كل الحكومات المتعاقبة على هذا القطر لم تهتم بمواطن الريف وجعلته يعتمد على نفسه بما لدية من إمكانيات ومكونات وعندما اشتد عليه الفقر والمرض وعدم توفر الدخل المناسب له لجأ الى المدن لوجود الخدمات والدخل الذي يساعده في معيشته وأهله ولهذا انتهت الزراعة والرعي وهي الحرف الرئيسية لسكان الريف وعم الجهل والاجرام والبطالة بسبب هجرة الكثيرون الى المدن الكبرى وبعضهم احترف مهنة السمسرة والنصب ليصل الى ما يريد وبعضهم لعدم تعليمة امتهن الاعمال الشاقة لتوفير لقمة عيشة. ولم يقدم بحث او دراسة لتنمية الريف والعمل بها. فمثلا اذا اخترت أي قرية لتكون مثالا لذلك تجد ان شباب هذه القرية هجرها ام الى مدن الكبرى في الدولة او الى الخارج وتجد منازل تلك القرية خاوية سوى من النساء وبعض الاطفال وكبار السن حتى اجزم احد هؤلاء بأن القرية التي هو فيها لم يكن فيها أي راجل سوى كبار السن ولم يجدوا شخصا ليكرم احد موتاهم بحفر القبر والدفن سوى النساء وهذا ناتج السياسات التي تهتم بالمدن وتوفر الخدمات والتعليم والصحة فيها . لهذا تجد سكان الريف تسيطر عليهم الامية بنسبة ٩٠ % وحتى النسبة التي تعلمت وعادت الى ارياقها تجدها تندمج مع نفس المجتمع وبنفس عاداته وتقاليده لان ما اكتسبه من علم وثقافة وحضارة يكون مخالف وعيب في قوانين هذه الارياف بسبب عدم التوعية وتثقيف. فكيف لنا ان نهتم بهذه الارياف التي هي مصدر اقتصادنا وتقدمنا وتطورنا وحضارتنا .

ومن ناحية أخرى يعتبر التمويل الأصغر أحد الآليات المبتكرة للتخفيف من حدة الفقر وآثاره في المجتمعات التي ظلت تعاني من هذه المشكلة ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي بتأثيراتها المتعددة التي تلقي بظلالها الكثيفة على المجتمع واستقراره. ويمتاز التمويل الأصغر عن غيره من آليات المنظمات الطوعية والخيرية التي عملت في مجال مكافحة الفقر، بأن هذه المنظمات لم تجبل على التمويل المسترد وبالتالي فإن كل المشروعات التي كانت تحت إشرافها لم تكتسب الاستدامة الذاتية، لأن عقلية المجتمع المرتبطة بالإغاثة تقوم على أن مال المنظمات عبارة عن هبات (مال غير مسترد).

ويهدف التمويل الأصغر اليوم إلى بناء أسواق مالية محلية شاملة تلبى مختلف احتياجات الفقراء من الخدمات المالية. ويقدر أن هناك نحو ثلاثة مليارات شخص في البلدان النامية لا يتاح لهم أو يتعذر عليهم الحصول على الخدمات المالية الرسمية الأمر الذي يحرمهم من فرص زيادة دخلهم وتحسين سبل معيشتهم وذلك لصعوبة الحصول على مجموعة متنوعة من خدمات التمويل الأصغر مثل الادخار والاقتراض والتحويلات المالية ..... الخ

ويخدم التمويل الأصغر مجموعة متنوعة من العلاقات المالية معظمها غير رسمية بحيث يتوفر الائتمان لدى مقرضي الأموال غير الرسميين ولكن بتكلفة باهظة على المقترضين. وفى المقابل تتوفر خدمات الادخار من خلال مجموعة متنوعة من العلاقات غير الرسمية مثل نوادي التوفير وجمعيات المدخرات والقروض الدوارة، لكّن هذه العلاقات تبقى متذبذبة في العادة وغير منتظمة وإلى حدٍ ما غير آمنة أيضاً. ويمكن لمؤسسات التمويل الأصغر وخدماته أن تلعب دوراً مقدراً في سد هذه الفجوات من خلال تقديم الخدمات المالية للتمويل الأصغر .

أما بشأن أفضل تجارب العالم الثالث في هذا الخصوص فإنه بعد مرور ثلاثة عقود على تأسيس محمد يونس بنك جرامين في بنغلاديش (سبتمبر ١٩٨٣م)، فقد أصبحت مؤسسات التمويل

الأصغر تخدم نحو ١٦٠ مليون نسمة. ومع ذلك فإن أغلبية فقراء البلدان النامية لا تغطيهم البنوك بخدماتها ولا تتاح لهم فرص الحصول على خدماتٍ مالية

وقد برز التمويل الأصغر كوسيلة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية لمساعدة محدودي الدخل من صغار المزارعين و المنتجين و الفقراء في العالم و تمكينهم من الخروج من دائرة الفقر منذ عقد السبعينيات (تجربة بنك غرامين). ومع الاهتمام المتزايد للتقليل من حدّة الفقر في العالم بصفة عامة، والسودان بصفة خاصة، ازدادت الرغبة في تفعيل الدور الذي يمكن أن يؤديه التمويل الأصغر كأداة ناجعة لبلوغ ذلك الهدف.

وتهدف مشاريع التمويل الأصغر الى تحسين قدرة الأسر المعيشية، الأمر الذي يساعد العائلات في امتلاك الأصول وإدارة المخاطر وتيسير الاستهلاك. وتظهر مجموعة متزايدة من الأدلة أن توافق الخدمات وتناسبها مع احتياجات العملاء الفقراء من الخدمات المالية يمكن أن يؤدي إلى زيادة الدخل وتحسين جودة الرعاية الصحية والتعليم، إلى جانب السماح للأطفال بحضور عدد أكبر من الأيام في المدرسة وللأسر بالحصول على مزيد من الوجبات الغذائية المنتظمة.

مفاهيم التمويل الأصغر

١. تعريف التمويل الأصغر

- *التعريف الأول:* التمويل الأصغر "Micro Finance" هو تقديم وتوفير الخدمات المالية للفقراء القادرين على تنظيم المشروعات (مشروعات العمل الحر)، كالإقراض والإيداع والادخار التي تتكيف مع احتياجاتهم؛[٤].
- *التعريف الثاني:* يعرف التمويل الأصغر بأنه التسليف والادخار وتقديم الخدمات المالية الأخرى مثل التحويلات، التأمين، قروض الاستهلاك، قروض الزواج، المساعدات الفنية، بطاقات الائتمان، خدمات الدفع ..الخ؛ العوض(٢٠٠٨).
- *التعريف الثالث:* يعرف التمويل الأصغر على أنه مجموعة الخدمات المقترحة أو المقدمة للأفراد الذين ليس لهم القدرة على الحصول على تلك الخدمات من المؤسسات المالية التقليدية ؛ Sébastien (٢٠٠٦).
- *التعريف الرابع:* يعرف التمويل الأصغر على أنه: منهجية إقراض توظف بدائل للضمانات لتقديم واسترداد قروض قصيرة الأجل لرأس المال العامل لأصحاب المشاريع الصغيرة؛المجموعة الاستشارية(٢٠٠٣).

ما يُلاحظ من هذه التعاريف أن برامج التمويل الأصغر تركز على عنصرين أساسيين هما :

- ضرورة تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية وليس خدمات الإقراض فقط.
- تقديم تلك الخدمات المالية المتنوعة إلى شريحة الفقراء القادرين على خلق المشروعات المدرة للدخل.

وما يمكن قوله مما سبق هو أن مفهوم التمويل الأصغر يقصد به تلك البرامج التي تركز على تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية وليس خدمات الإقراض فقط للأفراد الذين ليس لهم القدرة على الحصول على تلك الخدمات من المؤسسات المالية الرسمية، القادرين في نفس الوقت على بدء مشروعات استثمارية مدرة للدخل، بمعنى أنه يأتي لمعالجة مشكلة الفقر والبطالة، إضافة إلى معالجة مشكلة الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي الذي يعانيه الكثير من الأفراد ذوي المردودية المتدنية والمخاطرة المرتفعة من وجهة نظر المؤسسات المالية الرسمية.

٢. خصائص التمويل الأصغر:

تتميز برامج المؤسسات العاملة في ميدان التمويل الأصغر بالخصائص التالية :

- تقديم القروض الصغيرة والقصيرة الأجل لأغراض رأس المال العامل.

---

(٤) جوديث ولورنس مفاهيم التمويل الأصغر-١٩٩٨م .

- التقييم البسيط والسهل لاستثمارات المقترضين.
- استخدام بدائل مستحدثة كالضمانات الجماعية وأسلوب الادخار الإلزامي بدلا من استخدام الضمانات العينية.
- إمكانية حصول المقترض على قروض جديدة يتوقف على مدى وفائه بالتزاماته في تسديد القروض السابقة.
- الدفع المبسط والسريع لأقساط القروض كأسلوب الدفع الأسبوعي أو الشهري، أو أسلوب الدفع اليومي في بعض برامج التمويل الأصغر.
- ارتفاع معدلات التحصيل لأقساط القروض مقارنة بمعدلات تحصيل القروض على مستوى بعض المؤسسات المالية التقليدية.
- استخدام أدوات الادخار الطوعي كأسلوب يزيد من قدرة المقترض على تلبية احتياجاته الخاصة الظرفية.
- فرض أسعار فائدة مرتفعة لتغطية التكاليف المرتفعة التي تنطوي عليها معاملات التمويل الأصغر.
- إتباع مناهج بديلة إزاء الضمانات العينية.
- ملائمة موقع وتوقيت السداد.
- خدمات مالية ملائمة من حيث السرعة والتوقيت والقيمة.

٣. أهمية التمويل الأصغر

مع الاتجاه المتزايد في العديد من الدول لاسيما النامية منها نحو المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر باعتبارها قطاعاً هاماً لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أصبح التمويل الأصغر آلية أساسية من أهم الآليات المبتكرة لتحقيق أهداف التنمية المنشودة والتخفيف من حدة الفقر وآثاره في المجتمعات التي ظلت تعاني من هذه المشكلة وما تلقيه من شرارات على مختلف نواحي حياة أفراد المجتمع، وذلك من خلال استهداف الفقراء وتوسيع الفرص أمام الشرائح الأكثر حاجة للتمويل لاسيما فقراء المناطق الريفية الذين يمثلون أغلبية الفقراء في العالم والعمل على تحويل شقائهم وبؤسهم إلى سعادة ورخاء. ونتيجة لذلك أصبح التمويل الأصغر أكثر أهمية من أي وقت مضي لمكافحة الفقر الريفي لاسيما في البلدان العربية والإسلامية، وللتنويع بشكل فعال في استراتيجيات تحسين فرص الحصول على التمويل في أجزاء أخري من العالم.

ويعتبر إعلان هيئة الأمم المتحدة سنة ٢٠٠٥ السنة الدولية للتمويل الأصغر بمثابة الاعتراف الدولي بأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه برامج التمويل الأصغر المنفذة من قبل الجهات المؤسساتية المختلفة، سواءً من حيث أهمية الخدمات المالية المتاحة للجميع في إطار بناء أنظمة مالية مفتوحة للجميع، أو من حيث أهمية المشروعات الصغيرة والبالغة الصغر المحدثة في ظل هذه البرامج ودورها في توفير فرص العمل ورفع مستويات المعيشة في إطار التنمية المستدامة المتكاملة.[٥] المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب (٢٠٠٨).

وبالنظر إلى هذه المبادئ ومقارنتها بمتطلبات التمويل الأصغر، حيث يواجه أصحاب المشاريع الصغيرة وصغار المزارعين والحرفيين في ظل نظام مصرفي تقليدي مصاعب كبيرة عند بحثهم عن الموارد المالية التي يحتاجونها لتنمية وتطوير أنشطتهم، إذ أن أدوات الإقراض ليست مكيفة لتلائم أوضاع صغار المقترضين، وعادة ما لا يكون التمويل المؤسسي متاحاً لأصحاب المشروعات الفقراء، كما أن أغلب الفقراء يفتقرون لأي أصول مادية يمكن تقديمها كضمانات عينية عند الاقتراض وغيرها من المصاعب الأخرى. وفي ظل ذلك يتضح أن كثيرا من عناصر ومتطلبات نظام التمويل الأصغر تتسق مع الأهداف العامة للنظام المصرفي الإسلامي، فكلا النظامين يدعو إلى تشجيع إقامة المشروعات وتقاسم المخاطر، ويعتقد بأن الفقراء يجب أن

(٥) مجلة المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب-العدد٣٢-٢٠٠٨م جدة المملكة العربية السعودية .

يشاركوا في هذه الأنشطة، ويعتبر تقديم القروض بدون ضمانات في بعض الحالات مثالاً على كيفية اشتراك النظام المصرفي الإسلامي ونظام التمويل الأصغر في أهداف مشتركة، بل إن شروط وأحكام التمويل الأصغر الإسلامي هي الأكثر ملائمة وسهولة في الوصول إليها خاصة بالنسبة للسكان الأكثر ضعفاً و حرماناً لكونها تستند علي تقاسم المخاطر والأرباح والمعدلات الثابتة للدفعات المسبقة والشفافية بهدف ضمان الرعاية، وهكذا فإن النظام المصرفي الإسلامي وبرامج التمويل الأصغر يمكن أن يكملا بعضهما البعض ويتكاملا في علاقة وطيدة، وهذه العلاقة لا توفر منافع للفقراء أصحاب المشروعات الصغيرة الذين يستبعدون من أسواق الائتمان فحسب، وإنما يمكن للاستثمار في مؤسسات الأعمال الصغرى أن يتيح أيضاً للمستثمرين في البنوك الإسلامية فرصة لتنويع استثماراتهم وتحقيق عوائد متينة الاجتماعية، ويظهر ذلك جلياً في بعض الممارسات المشتركة بينهما، حيث يسعى المصرفيون الإسلاميون إلى تمويل النشاط التجاري الذي سيؤدي إلى تمكين الفقراء من أسباب القوة الاقتصادية بدلاً من الاكتفاء بمجرد إقراض هؤلاء الفقراء لأغراض الاستهلاك.

وبذلك يشكل التمويل الأصغر فرصة جيدة أمام التمويل الإسلامي حتى يعكس الأخير جوهر منظومة قيمه ومكنون رسالته. ويمكن أن يساعد الامتثال لأصول الشريعة الإسلامية وقواعدها، في الوقت نفسه، مؤسسات التمويل الأصغر على الوصول إلى عدد كبير من المسلمين الذين يفضلون أشكال الأنشطة المالية الممتثلة لأحكام الشريعة الإسلامية. وتتمثل إحدى الإمكانيات في التنسيق بين المانحين، لأن المؤسسات المالية الإسلامية ترى أن تخفيف حدة الفقر تعتبر عاملا مركزيا في صميم المسؤوليات الاجتماعية المؤسسية. كما تتمثل وسيلة أخرى للتعاون في إقامة شراكات تعاونية مع المصرفيين الإسلاميين حيث يمكن أن يتم في إطارها تقديم الخبرة والمشورة بشأن كيفية هيكلة المنتجات والخدمات الإسلامية .ولعله سيكون في وسع المصرفيين الإسلاميين أن يعملوا في المستقبل على توريق حوافظ التمويل الأصغر الممتثل لقواعد الشريعة الإسلامية حيث بدأنا نرى بداية تطبيق ذلك على التمويل الأصغر التقليدي.

إذاً فإن التمويل الأصغر يمثل الخطوة المهمة التالية أمام صناعة التمويل الإسلامي لخدمة الشرائح السكانية العريضة من المسلمين، ولاسيما أن كثيراً من هذه الشرائح يندرج في عداد الفقراء، ويشدد التمويل الإسلامي على أهمية تمويل النشاط الاقتصادي الحقيقي والملموس (على عكس المضاربات المالية والمنتجات الأخرى البعيدة عن الواقع المباشر المُعاش)، ولعل الرؤية الأخلاقية الأساسية، تتمثل في تعبئة المدخرات لاستخدامها في نشاط اقتصادي حقيقي يجلب النفع العام ويحقق الفائدة المرجوة للجميع، وتدعو الشريعة السمحة إلى تشجيع الادخار والاستثمار بدلاً من الإفراط في تحمل الديون الاستهلاكية .

وينسجم التركيز على الأصول الحقيقية انسجاماً تاماً مع أهداف التمويل الأصغر، حيث يفضل العاملون في البنوك الإسلامية تمويل الأصول المنتجة مثل المعدات أو غيرها من السلع الرأسمالية، إذ أنه عندما تكون للأصل الأساسي قيمة معمرة ويكون النشاط قابلاً للحياة، فإن الدخل الجاري لمالك النشاط التجاري لن يكون مدعاة للقلق أو مصدراً كبيراً لإثارة المخاوف.

ومن التجارب الناجحة في هذا الإطار على مستوى العالم الإسلامي نذكر التجربة الماليزية التي يعيش ٣٧ %من سكانها تحت خط الفقر، إلا أنها استطاعت خلال ثلاثة عقود (١٩٧٠-٢٠٠٠م)تخفيض معدل الفقر من ٥٢,٤٪ إلى ٥,٥٪؛ وحققت التجربة السودانية نتائج هامة في هذا الصدد، وقد عرفت دول عربية وإسلامية أخرى مستويات متفاوتة من النجاح في الحد من مشكلة الفقر منها مصر، سوريا، فلسطين، بنجلاديش وغيرها. (٦)

ومن ناحية أخرى يعتبر التمويل الأصغر أحد الآليات المبتكرة للتخفيف من حدة الفقر وآثاره في المجتمعات التي ظلت تعاني من هذه المشكلة ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي

(٦) رشيد ناجي الحسن -تجارب دولية في مشروعات التمويل الأصغر-٢٠١٢م

بتأثيراتها المتعددة التي تلقي بظلالها الكثيفة على المجتمع واستقراره. ويمتاز التمويل الأصغر عن غيره من آليات المنظمات الطوعية والخيرية التي عملت في مجال مكافحة الفقر، بأن هذه المنظمات لم تجبل على التمويل المسترد وبالتالي فإن كل المشروعات التي كانت تحت إشرافها لم تكتسب الاستدامة الذاتية، لأن عقلية المجتمع المرتبطة بالإغاثة تقوم على أن مال المنظمات عبارة عن هبات (مال غير مسترد).

ويهدف التمويل الأصغر اليوم إلى بناء أسواق مالية محلية شاملة تلبى مختلف احتياجات الفقراء من الخدمات المالية. ويقدر أن هناك نحو ثلاثة مليارات شخص في البلدان النامية لا يتاح لهم أو يتعذر عليهم الحصول على الخدمات المالية الرسمية الأمر الذي يحرمهم من فرص زيادة دخلهم وتحسين سبل معيشتهم وذلك لصعوبة الحصول على مجموعة متنوعة من خدمات التمويل الأصغر مثل الادخار والاقتراض والتحويلات المالية ..... الخ.

ويخدم التمويل الأصغر مجموعة متنوعة من العلاقات المالية معظمها غير رسمية بحيث يتوفر الائتمان لدى مقرضي الأموال غير الرسميين ولكن بتكلفة باهظة على المقترضين. وفى المقابل تتوفر خدمات الادخار من خلال مجموعة متنوعة من العلاقات غير الرسمية مثل نوادي التوفير وجمعيات المدخرات والقروض الدوارة، لكّن هذه العلاقات تبقى متذبذبة في العادة وغير منتظمة وإلى حدٍ ما غير آمنة أيضاً. ويمكن لمؤسسات التمويل الأصغر وخدماته أن تلعب دوراً مقدراً في سد هذه الفجوات من خلال تقديم الخدمات المالية للتمويل الأصغر .

أما بشأن أفضل تجارب العالم الثالث في هذا الخصوص فإنه بعد مرور ثلاثة عقود على تأسيس محمد يونس بنك جرامين في بنغلاديش (سبتمبر ١٩٨٣م)، فقد أصبحت مؤسسات التمويل الأصغر تخدم نحو ١٦٠ مليون نسمة. ومع ذلك فإن أغلبية فقراء البلدان النامية لا تغطيهم البنوك بخدماتها ولا تتاح لهم فرص الحصول على خدماتٍ مالية .

وقد برز التمويل الأصغر كوسيلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لمساعدة محدودي الدخل من صغار المزارعين والمنتجين والفقراء في العالم وتمكينهم من الخروج من دائرة الفقر منذ عقد السبعينيات (تجربة بنك غرامين). و مع الاهتمام المتزايد للتقليل من حدّة الفقر في العالم بصفة عامة، و السودان بصفة خاصة، ازدادت الرغبة في تفعيل الدور الذي يمكن أن يؤديه التمويل الأصغر كأداة ناجعة لبلوغ ذلك الهدف.

وتهدف مشاريع التمويل الأصغر الى تحسين قدرة الأسر المعيشية، الأمر الذي يساعد العائلات في امتلاك الأصول وإدارة المخاطر وتيسير الاستهلاك. وتظهر مجموعة متزايدة من الأدلة أن توافق الخدمات وتناسبها مع احتياجات العملاء الفقراء من الخدمات المالية يمكن أن يؤدي إلى زيادة الدخل وتحسين جودة الرعاية الصحية والتعليم، إلى جانب السماح للأطفال بحضور عدد أكبر من الأيام في المدرسة وللأسر بالحصول على مزيد من الوجبات الغذائية المنتظمة .

- أهداف التمويل الأصغر في إطار المالية الإسلامية

يهدف التمويل الأصغر في إطار المالية الإسلامية كنموذج تمويلي يجمع بين مبادئ الشريعة الإسلامية السمحة ومبدأ الرشادة الاقتصادية بفضل أدواته وأشكاله المختلفة، وخاصة تلك الأدوات التي تقوم على تقاسم الربح والخسارة، إلى تحقيق الأهداف التالية محمد خالد (بدون تاريخ):

- *استهداف المزيد من الفقراء:* وذلك من خلال تمكين مؤسسات التمويل الأصغر من التركيز على الأفراد الأشد فقرًا مقارنة بالأفراد الذين يستهدفهم التمويل الأصغر التقليدي. ولذا يتأهل كثير من الأفراد الفقراء – الذين لا يتحملون الاستدانة أو الأفراد الذين تستبعدهم المجموعة (في حال منهجية إقراض المجموعة)، أو مؤسسة التمويل الأصغر لعدم تمكنهم من توفير الضامن، وغير ذلك – للاستفادة في ضوء هذا النموذج إذا ما توفرت لديهم الموارد البشرية والإرادة والعزيمة اللازمة للتعلم والعمل بجد؛

- *تقليل إمكانية التعرض لمشكلات فرط المديونية*: يتطلب هذا النموذج المزيد من التحري الشامل عن العملاء، وخصوصًا لأن النماذج المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لا تستخدم أية نوع من أنواع الضمانات باستثناء حالات الإهمال. علاوة على ذلك، يتعين على مؤسسات التمويل الأصغر التأكد من أيلولة أموالها إلى النشاط الاقتصادي وتنمية الأعمال. وفي واقع الأمر، تكون مؤسسات التمويل الأصغر هي من يشتري هذه الأصول في معظم الحالات. وبسبب هذه التركيبة، لن يكون ممكنًا لمؤسسة التمويل الأصغر تحقيق الأرباح والازدهار، في حين يعاني عملاءها؛
- *المزيد من التركيز على الأنشطة الاقتصادية المنتجة التي تساهم في زيادة الدخل القومي الإجمالي*: يهدف هذا النموذج التمويلي إلى التركيز على الأنشطة الاقتصادية المنتجة بدلاً من الأنشطة التجارية. حيث تساهم هذه الأنشطة في زيادة الدخل القومي الإجمالي للبلاد؛
- *خلق المزيد من فرص العمل*: هناك شبه إجماع على أن الائتمان الأصغر التقليدي ليس أداة جيدة لخلق فرص العمل لأنه عادة ما يركز المقرضون – الذين يتحاشون المخاطر – تركيزًا أكثر على الأفراد الذين يمتلكون أعمالاً تجارية ويتطلعون إلى توسيع نطاقها. لذا من الممكن أن يغير هذا النموذج هذه المعادلة ويصبح التركيز أكثر على الأفراد الذين لديهم رأس مال بشري ومهارات أو يمكنهم اكتساب هذه المهارات التي تؤدي إلى خلق فرص عمل وأعمال تجارية لهم؛
- *إقامة مؤسسات مالية محلية دائمة*، يمكنها اجتذاب الإيداعات المحلية ومن ثم إعادة تدويرها على هيئة قروض مع تقديم خدمات مالية أخرى؛
- *مصادر تمويل تجلب مشكلات أقل*: على الرغم من أن قطاع التمويل الأصغر التقليدي استغرق سنوات لجذب مصادر التمويل التجارية، من المتوقع ألا يكون هذا هو الحال في ظل هذا النموذج. هذا ليس لأن التمويل الأصغر التقليدي قد مهد السبيل وحقق نجاحًا، لكن الأكثر أهمية لأن الإسلام يسعى إلى تخفيف وطأة الفقر وتوزيع الثروة في الاقتصاد. ومن المعتقد أن هذا لم يحدث حتى الآن لفشل مؤسسات التمويل الأصغر في إظهار نموذج واعد مربح وناجح يقنع هذه البنوك بتقبل المخاطر وتمويل محفظة مؤسسات التمويل الأصغر على أساس المشاركة أو المضاربة. لكن في حال تطوير هذا النموذج وتنفيذه، من المتوقع ألا تحجم البنوك الإسلامية وحتى رجال الأعمال المعنيين بالصيرفة الإسلامية عن تقديم التمويل اللازم.
- *توفير الخدمات المتكاملة للأرياف* والعمل على زيادة الوعي لديهم بأهمية الخدمات المصرفية والتي تعمل على تسهيل أنشطتهم الاقتصادية وتحسين مستواهم المعيشي، وذلك من خلال توفير التمويلات اللازمة لبدء الأنشطة الخاصة أو تمويل شراء المعدات والآليات والمدخلات الإنتاجية التي تعمل على زيادة مستوى الجودة والإنتاجية لأنشطتهم سواء كانت زراعية أو غير زراعية."
- *تزويد فقراء المناطق الريفية بالأموال* والتمويل والخدمات المالية التي يحتاجون إليها لزيادة مكاسبهم وبناء مستقبل أكثر ازدهاراً؛

- معوقات التمويل الإسلامي الأصغر

يواجه الفقراء والشركات الصغيرة، ولاسيما في المناطق الريفية أو في القطاع غير الرسمي ، العديد من الحواجز المعيقة للقدرة على الحصول على الخدمات المالية، ومنها:

- بالنسبة لمزوّدي الخدمات المالية، يُعدّ قطاع الريف محفوفاً بالمخاطر بوجه خاص، ويرجع ذلك إلى:
  - انخفاض العوائد على رأس المال المستثمر؛
  - تدني هوامش الأرباح (غالباً ما تكون متدنية جداً)؛
  - ارتفاع التكاليف التشغيلية في المناطق المعزولة؛

- عدم توفر الضمانات الإضافية في كثير من الأحيان، حيث يواجه المقرضون مخاطر أكبر لعدم سداد القروض؛
- تدنّي مستوى المهارات، الشيء الذي يحد من القدرة على إدخال التكنولوجيا الجديدة، مما يؤثر على الإنتاجية والتنافسية في السوق معاً، كما يحدّ الإقصاء الاجتماعي من كفاءات الإنتاج والتسويق؛

- صعوبة تقييم وتقدير العائد على التمويل الأصغر بسبب غياب المعلومات الدقيقة، بالإضافة إلى صعوبة إجراء التقديرات الكمية لبعض النتائج؛
- البعد عن الخدمات المالية؛
- عدم القدرة على تقديم وثائق رسمية عند اللزوم؛
- التكلفة الباهظة جداً؛ فمعدلات انتشار فروع البنك في إثيوبيا مثلاً أدنى من فرع واحد لكل مائة ألف شخص، وتبلغ تكلفة فتح حساب إيداعات قابلة للسحب بشيكاتفي الكاميرون ٧٠٠ دولار أمريكي، أي أكثر من نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي. وفي مختلف بلدان منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، ليس لدى سوى نسبة ٢٠ في المائة من الأُسر حسابات في مؤسسات مالية؛
- ضعف الحوافز على التمويل الخارجي؛ ففي الشركات الصغيرة في بلدان العالم النامية، لا يتم تمويل سوى نسبة ١٥ في المائة من الاستثمارات الجديدة بموارد مالية خارجية، مقارنة بنسبة ٣٠ في المائة في الشركات الأكبر من ذلك، فبدون القدرة على الحصول على الخدمات المالية، تواجه الشركات الصغيرة والشركات الجديدة عقبات فيما يتعلق بكل من القدرة على دخول السوق وبآفاق النمو على السواء؛
- ضعف الدعم الحكومي للمؤسسات المعنيّة وتشجيع المنافسة فيها، بما في ذلك تسهيل دخول مؤسسات مالية أجنبية وإتاحة الحوافز التنظيمية الصحيحة؛ لا من خلال الدعم المالي لأسعار الائتمان أو المؤسسات المالية المملوكة للحكومات والذي عادة ما لا يكون مثمراً، حيث أنها تخفّض حوافز القطاع الخاص لتقديم الخدمات المالية للفقراء، وعليه فإن دور الحكومة يجب أن ينصب في تسهيل الخدمات المالية وخلق البيئة الملائمة للتمويل الأصغر لا في تقديم القروض مباشرة؛
- عدم اندماجه في أغلب الحالات مع النظام المالي الرسمي القائم في البلد؛
- ضعف الاعتماد على التكنولوجيات الجديدة التي تؤدي إلى تخفيض تكاليف التعاملات؛

ومن جهة أخرى قدمت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء من خلال دراسة بعنوان: "الخدمات المالية للفقراء الريفيين" أن أهم العوائق التي تقابلها الجهات التي تقدم تلك الخدمات [٧] هي :

- تشتت الطلب على الخدمات المالية نتيجة انخفاض مستويات النشاط الاقتصادي وانخفاض كثافة السكان؛
- ارتفاع تكاليف المعلومات والمعاملات المرتبطة بالبنية الأساسية الضعيفة (مثل الطرق، والاتصالات السلكية واللاسلكية وعدم توفر معلومات عن العملاء حيث لا يوجد إثبات شخصية أو سجلات الممتلكات القائمة؛
- ضعف القدرة المؤسسية لمقدمي التمويل الريفي المرتبطة بالعدد المحدود للأفراد المتعلمين المدربين في المجتمعات الريفية الصغيرة؛
- الأثر السلبي للائتمان المدعوم أو الموجه من البنوك المملوكة للدولة أو مشروعات الجهات المانحة؛

(٧) حسن أبراهيم- دليل المشروعات الصغيرة - القاهرة ٢٠١٢

- موسمية العديد من الأنشطة الزراعية وفترات الاستحقاق الطويلة للعديد منها، مما يعني تذبذب الطلب على المدخرات والائتمان، والتدفق النقدي غير المنتظم، ووجود فترات زمنية طويلة بين إصدار القروض والسداد؛
- ارتفاع نسبة المخاطر المرتبطة بالزراعة (مثل هطول الأمطار بشكل متغير، والآفات والأمراض، وتقلبات الأسعار، وضعف الخدمات الإرشادية للمزارعين الصغار وعدم قدرتهم على الحصول على المستلزمات الزراعية والوصول للأسواق؛
- عدم توفر الضمانات الفعالة نتيجة لعدم وجود حدود واضحة للملكية، فضلاً عن طول وتعقيد إجراءات تسجيل العقود، وضعف النظم القضائية.

- المشروعات الصغيرة في الدول الأفريقية

مثلما أخذت المشروعات اهتمام البلدان المتقدمة فهي لاقت رواجاً بالبلدان النامية وأثبتت قدرتها ومرونتها لتتناسب مع مختلف البلدان مهما اختلفت الحالة الاقتصادية ومستوى التطور الثقافي أو المهني لدى الأفراد، ولعل من أبرز الدول النامية التي أثبتت فيها المشروعات الصغيرة تفوقهما يلي :

تاريخ التمويل الأصغر بمصر وبنوك الادخار بجنوب مصر

يحمد للتمويل الإسلامي أنه بدأ بتجارب هادفة للتمويل الأصغر وتعد أول نموذج طبق هو نموذج بنوك الادخار بجنوب مصر منذ عام ١٩٦٣م وكان مهندس هذه التجربة الدكتور /أحمد عبد العزير النجار وقد نجحت تلك التجربة وقد جاءت أول محاولة لإنشاء مصرف إسلامي عام ١٩٦٣ حيث تم إنشاء ما يسمي ببنوك الادخار المحلية والتي أقيمت بمدينة ميت غمر - بجمهورية مصر العربية والتي أسسها د. أحمد النجار - رئيس الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية الأسبق، وقد استمرت هذه التجربة حوالي ثلاث سنوات .

ظهور بنك الادخار المحلي - أو- بنك التنمية المحلية- كأول تجربة فعلية في (ميت غمر) بصعيد مصر عام ١٩٦٣م للدكتور أحمد النجار حول مصارف الادخار، وسماه صانعه "بنك الادخار المحلي" أو "بنك التنمية المحلية"، وكان هذا المشروع يقصد منه التنمية الاقتصادية المحلية، وكان أول بنك ادخار محلي يعمل وفق أسس متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وكانت هذه التجربة تجسيداً لأفكار نظرية طرحت قبل هذه الفترة وجرت المناقشة والحديث عنها سابقاً، وفكرة (النجار) هذه باعتباره أحد المثقفين النادرين في مصر قد جاءت على غرار نموذج مماثل مطبق لمصارف الادخار في ألمانيا، فحاول تقليد الفكرة مع إجراء تحويرات أو تعديلات عليها لتجعل منها حلاً أو بديلاً إسلامياً لأهم ظاهرة اقتصادية مؤثرة في الاقتصاديات العالمية. وبعد أن لاقت هذه التجربة نجاحاً كبيراً دام قرابة أربع سنوات من العمل المضنى) فقد أجهضت تلك الفكرة عام ١٩٦٧م .

المشروعات الصغيرة في مصر

تعتبر مصر من أكثر الدول العربية والنامية سكاناً حيث يفوق عدد السكان فيها الثمانون مليون نسمة، وبما أن هذا العدد كبير جداً، ومن الصعب على الحكومة استيعابه في الوظائف العامة، حفّز هذا الحكومة المصرية إلى دعم المشروعات الصغيرة وذلك لإيجاد مصدر اقتصادي مثمر يستوعب الأعداد الهائلة المتنامية من القوى العاملة المصرية سنوياً حيث "تشكل المشروعات الصغيرة نحو ٨٠٪ من حجم الاقتصاد الكلي، وتستحوذ على نسبة ٨٢٪ من الحجم الإجمالي للعمالة" ،وفق تقارير وزارة الاقتصاد المصرية.

ويمكن أن نستعرض واقع المشروعات الصغيرة فى مصر بما يلي :

١- تزايد حجم هذه المشروعات، إذ يبلغ عددها أكثر من ٢,٥مليون مشروع، يضاف سنوياً نحو ٣٩ ألف مشروع جديد، بما يجعلها تساهم بنحو ٧٥٪ من العمالة بالقطاع الخاص غير الزراعي.
٢- تمثل المنشآت الصغيرة ٨٧٪ من حجم المنشآت الصناعية مقارنة بـ١١٪ المنشآت المتوسطة.
٣- تمثل المنشآت الصغيرة حوالي ١٣٪ من قيمة الإنتاج الصناعي مقارنة بـ٤٦٪ للمنشآت المتوسطة.
٤- تصل نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات المصرية ٤٪، ورغم أنها نسبة ضعيفة مقارنة بالعديد من اقتصاديات دول العالم، حيث تمثل هذه النسبة نحو ٦٠٪ في الصين، ٥٦٪ في تايوان، ٧٠٪ في هونج كونج، ٤٣٪ في كوريا الجنوبية، وهو ما يؤكد على القدرات الكامنة غير المستغلة للصناعات الصغيرة في مصر، والتي تلعب دورا حاسما في زيادة الصادرات المصرية."

إن هذه النسب تعد كبيرة لما يمكن أن تساهم به المشروعات الصغيرة بمصر، لذلك قدّمت الدولة المصرية مجموعة من الحلول والمساعدات التي ساهمت وتساهم في تفعيل دور المشروعات الصغيرة، وتزيد فاعليتها، وأهميتها في البيئة الاقتصادية المصرية. "ومن أهم ما يقدم للمشروعات الصغيرة في مصر :

- مساهمة بنك التنمية الصناعية بدعم الصناعات الحرفية والصغيرة، من خلال برامج التمويل الميسرة.
- تقديم برنامج ضمان بنسبة ٥٠٪ من الائتمان المصرفي للمنشآت الصغيرة بواسطة شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي.
- أسس مجموعة من أساتذة جامعة حلوان في عام ٢٠٠٥م جمعية تشجيع الصناعات الصغيرة للخريجين تعمل على تقديم الدعم المادي والمعنوي لهؤلاء الخريجين"

و لا زالت الأفكار والمشاريع وبرامج التمويل الداخلية والخارجية مستمرة للارتقاء بمستوى الصناعات أو المشروعات الصغيرة في مصر.

المشروعات الصغيرة في الجزائر

إن الجزائر من أقدم الدول العربية توجهاً للمشرعات الصغيرة، خاصة أن الموارد فيها قليلة نسبياً ومساحة الأراضي فيها كبيرة، فمن أجل دعم الاقتصاد الجزائري وتنويع مصادر الدخل والحد من البطالة بين الشباب الجزائريين كانت هنالك دعوة للتوجه نحو المشاريع الصغيرة في الجزائر، خاصة أنّ المشاريع الصغيرة "في الجزائر في نهاية سنة ٢٠٠٧ التابعة للقطاع الخاص ٢٩٣٩٤٦ مؤسسة، وفّرت ١٠٦٤٩٨٣ منصب شغل. يضاف إلى ذلك ٦٦٦ مؤسسة صغيرة ومتوسطة تابعة للقطاع العمومي موزعة على مختلف القطاعات الاقتصادية وتشغل ٥٧١٤٦ عاملاً. إن الديناميكية الجديدة التي سادت السياسة الاقتصادية للجزائر سمحت بإنشاء وتأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل ملحوظ، حيث يقدر عدد المؤسسات التي تم إنشاؤها في سنة ٢٠٠٧ وحدها ٢٤١٤٠ مؤسسة جديدة بمعدل زيادة يقدر بـ ٩٥,٨ % عن سنة ٢٠٠٦ التي تم إنشاء خلالها ٢٣٩٦٤ مؤسسة. "

كما وقامت الحكومة الجزائرية بالعديد من برامج الدعم الداخلية والدولية للمشروعات الصغيرة، والتي من أهمها :

١- التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية لدعم استحداث نظم معلوماتية وإحداث محاضن نموذجية لرعاية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا إنشاء ورشة حول ترقية التمويلات بالاشتراك مع كل من ماليزيا، إندونيسيا، وتركيا، تحت غطاء مالي قدره ١,٥ مليون دولار.
٢- التعاون الثنائي مع بعض دول الاتحاد الأوربي قصد اكتساب الخبرات الضرورية لوضع البرامج.
٣- التعاون مع البنك العالمي لمتابعة التغيرات التي تطرأ على وضعية المؤسسات.

٤- التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لتأهيل المؤسسات في فرع الصناعات الغذائية.
٥- إنشاء برنامج جديد لدعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتأهيل٤٥٠ مؤسسة جزائرية بالتعاون مع الاتحاد الأوربي انطلق في مايو ٢٠٠٩م.
٦- برنامج ميدا لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في إطار التعاون الأوروبي الذي يهدف بالأساس إلى تحسين القدرة التنافسية لهذه المؤسسات عن طريق تأهيلها وتأهيل محيطها، حيث تمّ في المرحلة الأولى (٢٠٠٢-٢٠٠٧) تحقيق حوالي ٤٤٨ عملية تأهيل وتشخيص وتكوين في إطار الدعم المباشر. "

تجربة المغرب العربى

منذ نشأتها ، وضعت مؤسسة محمد الخامس للتضامن التنمية المستدامة في قلب استراتيجيتها. وهكذا، فقد أنجزت العديد من العمليات التي تستهدف إدماج ذوي الدخل الضعيف في الدائرة الاقتصادية. من بين هذه العمليات، ظهرت القروض الصغرى كأداة فعالة لمحاربة الفقر والاستثناء الاقتصادي. ومن أجل السماح لفئات عريضة من السكان المستهدفين ولوج القروض الصغرى، قررت مؤسسة محمد الخامس للتضامن دعم الفاعلين في القطاع حتى يتسنى لهم تطوير أنشطتهم وبالتالي فتح أفاق من الأمل والكرامة للعديد من المستهدفين. هكذا، طبقا للتعليمات الملكية السامية وبتشاور مع فاعلي قطاع القروض الصغرى بالمغرب، أنجزت مؤسسة محمد الخامس للتضامن مركز محمد السادس لدعم القروض الصغرى.

مهمة وأهداف

يتمحور عمل المركز حول ثلاثة محاور أساسية :

- تكوين مستخدمي جمعيات القروض الصغرى .
- وضع نظام إعلامي و توثيقي (المرصد) .
- دعم تسويق منتجات المستفيدين من القروض .

تكوين مستخدمي جمعيات القروض الصغرى :

يستهدف التكوين بشكل خاص تطوير ممارسات مجال القروض الصغرى، وكذا نقل المهارات المكتسبة عن طريق التجربة من طرف الفاعلين في الميدان. يتوخى تكوين المستخدمين في القطاع الأهداف التالية :

- المشاركة في نمو الكفاءات العملية و التدريبية .
- تنظيم ورشات تكوينية و حلقات تدريس و مؤتمرات ذات علاقة بمختلف مظاهر مهنة التمويل الأصغر .
- تكوين مكونين مختصين اللذين سيأخذون على عاتقهم عملية التكوين على المستوى الجهوي وكذا المحلي .
- تشجيع نقل الدراسات والمعارف و المهارات بين الجمعيات الوطنية للقروض الصغرى و كذلك مع المؤسسات الدولية المختصة .
- القيام بدراسات لتحديد و تقسيم حاجيات التكوين في القطاع .
- إنشاء قاعدة لمعطيات الموارد تجدول الكفاءات و الخبرات الوطنية في مجال التمويل الأصغر .
- وضع البنية التحتية للمركز رهن إشارة جمعيات القروض الصغرى من أجل تنظيم الدورات التكوينية الخاصة بهم .

نظام الإعلام والتوثيق، مرصد التمويل الأصغر

الأهداف :

- وضع الرصيد ألتوثيقي المكون من مؤلفات مرجعية ، ومجلات متخصصة، ووثائق رسمية و منشورات مؤسسات دولية ...في متناول مستعملي المركز .
- وضع قاعة متعددة الوسائط الإعلامية رهن إشارة المستعملين من أجل الاطلاع على الوثائق السمعية البصرية و مواقع الانترنت المقدمة للقطاع .
- وضع خلية للسهر على متابعة تطور المهنة سواء على المستوى الوطني أو الدولي .
- إعداد قائمات و كتب و مطبوعات حول مواضيع التمويل الأصغر .
- ربط علاقات تعاون وتبادل مع مراكز الأبحاث و الخبرات عبر العالم .
- نشر مجلة متخصصة في ميدان التمويل الأصغر بالمغرب .
- ترجمة مؤلفات مرجعية في الميدان .
- تنظيم تظاهرات لإنعاش و تطوير نظام القروض الصغرى و التمويل الأصغر .

دعم التسويق :

الأهداف :

- تمكين المقاولين الصغار من تنمية القدرات اللازمة لتسويق أفضل لمنتجاتهم .
- تجهيز المستفيدين بالوسائل اللوجستيكية التي تمكنهم من التعريف بمنتجاتهم .
- التمكن من أن يكون المركز واجهة المستفيدين مع شبكات التجارة التضامنية .
- تنظيم معارض متجولة للعرض و التسويق في مختلف جهات المغرب

رؤى مستقبلة :

- تأسيس مؤسسات مالية متخصصة لممارسة أنشطة التمويل الأصغر تعمل على تمويل الفرص الاقتصادية لصغار المستثمرين وأصحاب المبادرة من فقراء المجتمع لاسيما سكان المناطق الريفية، من خلال توفير خدمات مالية متكاملة في شكل قروض وتمويلات وحوالات وودائع وحسابات الادخار وبما يتوافق مع الشريعة الإسلامية؛
- إنشاء مؤسسة أو صندوق لضمان التمويل الأصغر لتغطية نقص الضمانات التي يعاني منها المستهدفون من هذا النوع من التمويل؛
- تبسيط الإجراءات المستندية لعملاء التمويل الأصغر وفقاً لطبيعة هؤلاء العملاء وإمكاناتهم؛
- تعزيز مفهوم التمويل الأصغر وتمكين الشرائح المستهدفة وفق أفضل الممارسات، وبما يحقق الاستدامة المالية وتطوير الأنشطة المُدرة للدخل في تلك المناطق، وكذا التجسيد الفعلي لعملية التوسع في خدمة هذه الشرائح المهمة، سواءً في جوانب الرعي أو العمل الحرفي أو الزراعة وغير ذلك من الجوانب الاقتصادية؛
- المساهمة الفاعلة في الوصول إلى أكبر عدد من المستهدفين في المناطق الريفية والوصول إلى عمق الفقر في المناطق النائية؛
- إدراك الحكومات لأهمية تشجيع الانفتاح والمنافسة والعمل على ذلك، بما في ذلك ملكية القطاع الخاص للبنوك ودخول البنوك الأجنبية إلى الأسواق المعنيّة، وكذا إتاحة الحوافز التنظيمية الصحيحة لتحقيق كفاءة واستدامة تقديم الخدمات؛
- تعبئة استثمارات جديدة كبيرة في مرافق البنية الأساسية الريفية، والبحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي؛
- تسهيل انتشار الخدمات المالية المنخفضة التكلفة من خلال الإنترنت والهواتف الجوالة؛
- تحديث التشريعات والقوانين بما يضمن شفافية ووضوح تنفيذ العقود؛
- إعطاء الإصلاحات التي تشجّع القدرة على الحصول على الخدمات المالية أهميتها القصوى في صميم أجندة وبرامج التنمية، فتحسين القدرة على الحصول على الموارد التمويلية لا يزيد النمو الاقتصادي فحسب، بل أيضاً يحارب الفقر ويؤدي إلى تخفيض فجوة الدخل بين الأغنياء والفقراء؛

- دمج فقراء الأرياف في الخدمات المالية الرئيسية لاكتساب عادات الادخار والسداد والتدريب على فهم الخدمات المالية وتخطيط المدخرات؛
- ضرورة التكامل بين الجهات المانحة للتمويل الأصغر ورأس المال الخاص لا أن تزاحمه؛
- ضرورة ضمان استدامة حصول الفقراء والعاطلين عن العمل على الموارد المالية من خلال مؤسسات قابلة للاستمرار؛
- والواجب على الدولة ان تهتم بالريف وتطويره بالآتي:
- توفير الخدمات الضرورية (المياه الصالحة للشرب – الكهرباء – وسائل الاعلام)
- الاهتمام بالتعليم والصحة وخاصة تعليم الكبار.
- الاهتمام بالزراعة والرعي
- إنشاء مؤسسات إنتاجية يستفيد منها ساكن الريف نفسه (مثل اقامة مصانع وبساتين زراعية وتربية مواشي ودواجن)
- فتح فروع لبعض مؤسسات الدولة التي لها علاقة بالمواطن مثل مكاتب الشرطة والجنسية والصحة والتعليم والزراعة حتى يسهل لمواطن الريف الرجوع اليها
- فتح فروع للمصارف والمؤسسات المالية بالريف والقرى المختلفة..
- تشجيع المصارف أن تكثر من الفروع المتحركة .
- لابد من زيادة الاهتمام بالطبقات المستهدفة وفتح مجالات جديدة لها.
- إعادة تعريف المشروعات الصغيرة وتحديدها تحديداً دقيقا..
- وضع نظام للإقراض والتمويل بما يتوافق مع طبيعة المستهدفون. وتكثيف وزيادة برامج التمويل فى المشروعات الصغيرة بشروط ميسرة .
- تحفيز المصارف والمؤسسات العامة والخاصة التي تدعم مشاريع التمويل الأصغر فى شكل إعفاءات ضريبية وتسهيلات متعددة أخرى
- وضع ملتقى معرفي تتبادل من خلاله المعارف والخبرات لدى المشاريع الصغيرة.
- صياغة نظم قانونية وتشريعية لحماية وتشجيع المشروعات الصغيرة.
- بث الوسائل الإعلامية المشجعة على العمل الحر وتنمية ثقافة العمل الحر لدي المستهدفون
- لابد أن تقوم مشروعات التمويل الأصغر بدورها في عملية إحداث التنمية الاقتصادية وتستعيد ثقة الجمهور بها حتى يستمر تدفق تيار الودائع باستمرار، وحتى يستمر اللجوء إليها لتمويل الاستثمار، حتى يتسنى لهذه المشروعات المشاركة في الاستثمار المباشر في المجالات التنموية المختلفة كالزراعة والصناعة وغيرها مما يتسم بطول الأجل.
- يجب على السلطات المختصة المساهمة في إنجاح دور المشروعات لما لها من أثر كبير في تجميع المدخرات وإيجاد البديل المحلي لتمويل عملية التنمية الاقتصادية بعيدا عن القروض الخارجية. هذه المساهمة تتم عن طريق اعتبار الخصوصية التي تواجه مشروعات التمويل الأصغر من حيث عدم التعامل الربوي والاهتمام بالاستثمار المباشر. ويتم ذلك عن طريق اعتبار هذه الخصوصية عند تنظيم العلاقة بين المصارف الإسلامية والتجارية المؤسسات التمويلية الأخرى .
- على المصارف الاهتمام بالتخطيط ودعم دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع المتوقع تمويلها بالمشاركة وخاصة لصغار المهنيين والحرفيين، وهذا يقتضي استراتيجية تقضي بالتحول من المرابحة إلى المضاربة والمشاركة.
- إن اهتمام المصارف الإسلامية بتشجيع المضاربة يقتضي اهتمام المصارف بتقديم أساليب جديدة ووسائل جديدة في إطار وأحكام عقد المضاربة أو المشاركة، تلائم الواقع الذي تعمل فيه المصارف.
- في سياق هذا النوع من العقود نوصي بأن تكون الصيغ التي يتم اعتمادها للمضاربة والمشاركة واضحة قابلة للتطبيق العملي، بعيدا عن الكتابة النظرية المجردة والغامضة.

- إن اهتمام البنوك الإسلامية بالمضاربة والمشاركة يساهم في حل مشكلة البطالة وإنماء طبقة من الحرفيين وصغار المقاولين اللازمة لعملية التنمية، وهذا يتفق أيضا مع المسئولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية، الأمر الذي ينمي ثقة الجمهور بالمصارف واستمرار إمدادها بتيار الودائع.
- الاهتمام بتعبئة الموارد وجمع المدخرات عن طريق إعادة الثقة لدى الجمهور في مشروعات التمويل الأصغر مما يوفر الأموال اللازمة لدعم التنمية الاقتصادية.
- الاهتمام بدرجة أكبر بتعيين كفاءات إدارية ومالية ملتزمة دينياً ومقتنعة بفلسفة ومفاهيم التمويل الأصغر ولديها من المؤهلات والخبرات الكافية .
- إنشاء مركز وطني للمشروعات الصغيرة يضم وحدات خاصة بتأهيل وتدريب المستثمرين الجدد.
- إضافة مادة تعليمية للطلاب في المراحل التعليمية لحثهم على العمل الحر والعمل ضمن المشروعات الصغيرة.
- وضع قاعدة بيانات بالمشروعات الصغيرة التي من الممكن إنشاؤها، والتي تحتاجها الدولة فعلاً مع وضع الوصف الكامل لها.
- وضع جائزة للمبادرين المتميزين في المشروعات الصغيرة على مستوى عالٍ في الدولة.
- الاهتمام بإنشاء حاضنات الأعمال للمشروعات الصغيرة.
- إيجاد جهة حكومية مستقلة تكون مرجعاً نظامياً وقانونياً لأصحاب المشروعات الصغيرة.
- التوقف عن الازدواجية والمنافسة بين القطاعات الداعمة للمشروعات الصغيرة في الدولة ووضع جهة مركزية تنظم عمل مثل هذه القطاعات

المراجـع

١. د. علـى أحمـد سـليمان ، قـاموس المصـطلحات الاقتصـادية ، دار عـزة للنشـر والتوزيـع – الخرطوم – السودان - ٢٠٠٦م .
٢. د. محمد صالح الحناوي ، المؤسسات المالية – البورصة والبنوك التجارية – الـدار الجامعيـة بالإبراهيمية - ٢٠٠١م.
٣. د. محمود حسن صوان ، أساسيات العمـل المصـرفي الإسـلامي – دار وائـل للنشـر – عمـان الأردن - ٢٠٠١م .
٤. حمود - سامي حسن ، تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية –مكتبة التراث – الطبعة الثالثة – القاهرة ١٩٩١م .
٥. هندي – منير إبراهيم ، إدارة الأسواق والمنشـآت الماليـة ، منشـأة المعـارف – الإسـكندرية - ١٩٩٧م .
٦. الشـماع – خليـل الشـماع ، تحليـل أداء المصـرف – الأكاديميـة العربيـة للدراسـات الماليـة لمصرفية الأردن- عمان ١٩٩٩م
٧. محمد دويدار وأسامة القولي ، مبادئ الاقتصاد النقدي ، دار الجامعـة الجديـدة ، الإسـكندرية ، ٢٠٠٣.
٨. د. نوال حسين عباس ، كتاب المؤسسات المالية – مطابع السودان للعملة - ٢٠٠٣م.
٩. النجار ، د. أحمد عبدالعزيز النجار ، المدخل الى النظرية الاقتصادية فى المنهج الإسـلامي – جامعة الملك عبد العزيز –جده – الطبعة الأولى -١٩٨٠م .
١٠.طلحة ، د. الصديق طلحة محمـد رحمـة ، التمويـل الإسـلامي فـى السـودان التحـديات ورؤى المستقبل – الطبعة الأولى – مطابع السودان للعملة ٢٠٠٧م.
١١ - إصلاح حسن العوض ، إدارة التمويل الأصغر، بنك السـودان المركـزي: وحـدة التمويـل الأصغر، الدورة التدريبية الأولى.
١٢- إقبال عثمان مفرح ، التمويل الأصغر الإسلامي: تجربة الصندوق الـدولي للتنميـة الزراعيـة IFAD في السودان وبعض الـدول الإسـلامية، منشـورات الإيفـاد- بتصـرف، إدارة الإرشـــــاد الزراعـــــي - قســـــم المعلومـــــات ، فـــــي الموقـــــع:http://www.ifad.org/ruralfinance/ ١٤ مارس ٢٠١٣ .
١٣- أماني قنديل ، الفقر والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، فـي الموقع : http://www1.umn.edu/humanrts/arabic ٢٠ /٢٠١٣/٠٣.
١٤- جود يثبر اندسما و لورنس هاروت (١٩٩٨)، تحسين عمل التمويل البالغ الصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، منشورات مكتب شؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالبنك الدولي.